المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

هل بإمكان أي إدارة إعادة تفعيل دور المصرف المركزي في الاقتصاد

إعداد / أ.د أحمد أبولسين
عضو اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

لعل السؤال الذي يطرح نفسه من الناحية الاقتصادية يتمثل في هل سيؤدي تغيير المحافظ الي تحسن الوضع الاقتصادي لليبيا؟ أي هل سيؤدي إلى خفض الأسعار وتعديل سعر الصرف وتحسين قيمة الدينار وتوفر السيولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (زيادة النمو وخفض معدل التضخم ومعدل البطالة وتحقيق التوازن الخارجي) ؟

تستدعي الإجابة على هكذا تساؤل في المقام الأول تحديد ما إذا كانت السياسة النقدية ومن ثم دور المصرف المركزي كسلطة نقدية فاعلة أصلا في الاقتصاد الليبي في الوقت الراهن ، وأنه بالإمكان تصحيح دوره في حال عدم فاعليته بمجرد تغيير رأس الإدارة القائمة عليه.

لا يختلف اقتصاديان على أن البنوك المركزية في كل دول العالم مؤسسات مخولة بتنفيذ السياسة النقدية ، والسياسة النقدية عبارة عن مجموعة الإجراءات والأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية (المصارف المركزية) لتحقيق جملة من الأهداف من بينها، استقرار قيمة العملة واستقرار المستوى العام للأسعار، وتشجيع النمو الاقتصادي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتحقيق مستوى عالي من التوظف، والتحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية، حيث تقوم المصارف المركزية من خلال التأثير على عدد من المتغيرات تقع بين الأدوات وتحقيق الأهداف النهائية، تسمى بالأهداف الوسيطة، وهي ببساطة عبارة عن متغيرات نقدية يمكن من خلال مراقبتها وإدارتها والسيطرة على سلوكها المستقبلي تحقيق بعض أو كل الاهداف النهائية، من بينها المجمعات النقدية، معدلات الفائدة، سعر الصرف.....الخ

كما تتعدد أدوات السياسة النقدية ما بين أدوات كمية مباشرة (كسياسة سعر الخصم ، وسياسة السوق المفتوحة، وسياسة الاحتياطي القانوني)، وأدوات غير مباشرة مثل (سياسة السقوف الائتمانية، وما يرتبط بها من سياسات متعلقة بأسعار الفائدة على القروض، وبدون التعمق في مضمون السياسة النقدية وادواتها وقنواتها نتساءل هل المصرف المركزي في ليبيا يقوم بهذه الوظائف ، في اعتقادي أن المركزي الليبي تحول منذ فترة طويلة تحت ضغط ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني والديموغرافي والعسكري ....الخ إلى مؤسسة تمارس ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بسياسة الاقتران الخاطئ للسياسة المالية والنقدية مرغما أحيانا وطوعا في بعض الأحيان ، أدى ذلك إلى تفاقم الاختناقات النقدية والمالية وفي خلق بيئة اقتصادية هشة وغير مستقرة لا تجدي أي من السياستين النقدية والمالية في معالجة تبعاتها ، ما يعني أن مجرد تغيير الإدارة لن يصلح الوضع الاقتصادي.

في اعتقادي أنه في ظل الظروف المحلية والدولية المؤثرة على الاقتصاد ليس باستطاعة أحد أن يقدم على تنفيذ حلول ناجعة ، ليس تشكيكا في قدرات الآخرين ، وإنما من منطلق أن

التبعات التي أفضت إليها سياسات الاقتران الخاطئ كان لابد أن تفقد الاقتصاد توازنه واستقراره الاقتصادي، مع الإشارة هنا إلى أن المفهوم الاقتصادي لعدم الاستقرار ينصرف إلى ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة وتراجع معدل النمو الحقيقي وفقدان التوازن الخارجي .

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل مطلق على عائدات النفط كصدر للدخل ويمتاز بعدد من الخصائص الدافعة لشيوع ظاهرة العقلية الريعية من بينها تركز الصادرات، وتنوع الواردات ، وصغر الطاقة الاستيعابية ، ذلك أنه ونظرا لأن ليبيا دولة صافية الواردات، كان من المتوقع أن تسهم بعض سياسات الاقتران الخاطئ في زعزعة الاستقرار الاقتصادي وتأكل مستويات الدخول، وتدني القوة الشرائية للدينار وبروز ظاهرة لولب الأسعار الأجور وارتفاع القيمة الاسمية للإنفاق وزيادة الدين العام وانخفاض قيم أصول المؤسسات المقومة بالدينار ، كما أن بعض سياسات حل الاختناق كاللجوء للتوسع في المعروض النقدي أو بيع الدولار في السوق الموازية لتسديد التزامات الحكومات المتعاقبة ، وغيرها من السياسات لا تعني أكثر من خلق بيئة مشجعة للتدفقات الخارجة على حساب التدفقات الداخلة ، ودافعا للدولرة.

كما أن قصر دور المصارف التجارية أيا كانت عامة أو خاصة على إجراء التحويلات ، واستلام المرتبات وتوزيعها على حسابات العملاء، اسهم في زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي و تعزيز هيمنة العقلية الريعية على المشهد الاقتصادي وتحوله لمشهد افتراضي (نقود- نقود- نقود)، وهي حالة مثبطة لعملية التوازن والاستقرار ومن ثم التنمية ، ولهذا السبب عمدت العديد من الدول ومن بينها كوريا الجنوبية إلى تأميم المصارف الخاصة كخطوة أولى في استراتيجية التنمية ، وذلك من منطلق أن تلك المصارف تعمل في نطاق الاقتصاد الافتراضي (نقود- نقود- نقود) بدافع تحقيق العائد، وليس في نطاق الاقتصاد الانتاجي وأنها مجرد قنوات لتسهيل تحويل النقد الأجنبي للخارج أو المضاربة به ، أي أنها لا تضيف أية اضافة لسلسلة القيمة المضافة ، ولا يختلف الحال في ليبيا عن هذا المشهد فالمصارف التجارية أيا كان نمطها كغيرها من مؤسسات القطاع الخاص النشطة في ليبيا متطفلة على عائدات النفط.

بصورة عامة يمكن القول أنه وبالرغم من أنه يصعب تقديم وصفة علاجية متكاملة للوضع الاقتصادي الهش في ليبيا ، إلا أن الأمل في التعافي التدريجي ممكن ورهين بإحكام صوت العقل والعلم واستشراف المستقبل والتخلص من هيمنة العقلية الريعية ومؤسساتها الافتراضية.